

التغير الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي

أ.بن يمينة السعيد
قسم علم الاجتماع
جامعة المسيلة

الملخص:

لا يقتصر تهيم الشباب على مجرد إحساسهم بأنهم مهملون ومتروكين لشأنهم، إذ أن المؤشرات التي تدل على انخفاض فرصهم بالمقارنة مع فرص الجيل الأكبر، واضحة على الصعيد السياسية والمهنية، فمن الناحية المهنية يلاحظ وجود قيم تربط الحراك الإداري والمهني بمعايير تتصل بالأقدمية والعلاقات الشخصية، أكثر من ارتباطها بالكفاءة والإنجاز الفردي، لهذا من النادر أن نجد الفئات الشباب في مواقع القرار رغم أن تحصيلهم العلمي قد يكون أعلى من تحصيل رؤسائهم في العمل. وهذا ما يخلق الشعور بالغبن ويحرم المجتمع من طاقات جديدة وقادرة على العطاء. وهذا ما ينطبق على الصعيد السياسي أيضاً سواء داخل الأحزاب والمشاركة على الصعيد الحكومي أو داخل هيئات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات والتي تشترك في غالبيتها في حصر إدارتها وقياداتها بكبار السن لدرجة أن بعضهم لم يمارح كرسيه منذ جلوسه عليه قبل عشرات السنين.

Résumé:

Non seulement marginalisés mais négligés et laissés à eux-mêmes, les jeunes sentent t leurs chances se réduire par rapport aux anciennes générations. La communication est quasiment absente à tous les niveaux ; politiques et professionnelles. D'ailleurs, c'est rare de trouver des jeunes accédé au processus décisionnel ou échelonné avec aisance les responsabilités administratives. C'est ce qui crée un sentiment d'injustice et prive la société de nouvelles énergies. Cela aussi s'applique également au niveau politique ; au sein des partis au sein du gouvernement ou au sein des organes sociaux: syndicats et associations qui demeurent détenus par personnes âgées depuis des décennies.

مقدمة:

أن البعد السلوكي لظاهرة التغير الاجتماعي هو البعد الذي يحدد بصورة فعالة حدوث التغير الاجتماعي المصحوب بتغير في قيم الناس واتجاهاتهم وعاداتهم السلوكية بما يتوافق مع النسق الاجتماعي الجديد، وتقابل عملية التغير الاجتماعي عملية الضبط الاجتماعي وهي العملية التي تحاول بها الجماعة أو المجتمع عدم التمكين لأي تغير غير مرغوب فيه أن يحدث وهي التي يتم عن طريقها توجيه سلوك الأفراد بحيث لا ينحرف عن معايير الجماعة حتى يتحقق التوازن الاجتماعي، وهناك نمطان أساسيان للضبط الاجتماعي أولهما الثواب أو العقاب (المادي أو المعنوي) وثانيهما الإقناع.

ومن بين هذه الفئة التي شملها التغير الاجتماعي فئة الشباب فلم يعد من الممكن أو المستساغ تجاهل الشريحة الاجتماعية التي تعد بالملايين سواء فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا التي تعانيتها وتواجهها، أو ما يتصل بتطلعاتها وآمالها الواسعة صوب حياة أفضل، إنها شريحة الشباب.

يتحدث الكثيرون اليوم عن الواقع الراهن لعلاقة الثقافة والاجتماع والاقتصاد والسياسة بالشباب في المنطقة العربية، ويستهلون إصدار الأحكام المختلفة بصدها وكأنهم يحيلون على واقع معروف تماماً، والحال أن تشابك العناصر المختلفة المكونة للثقافة العربية، وتعرضها للعديد من أشكال التفاعل والتأثير المتبادل، يجعلان كثير من هذه الأحكام في حاجة إلى التدقيق والتحليل.

حقاً إن تزايد اهتمام العلوم الإنسانية في الفترة المعاصرة بقضية الشباب، ولا سيما بعد أعقاب الحركات الشبابية في العالم والتي عبّرت عن منطلقات فكرية وسيكولوجية لم تكن موضع حسابان السلطات السياسية، مثل الحركة الشبابية في فرنسا في ستينات القرن الماضي، والآخر في أمريكا والتي كانت تمثل وضعية التمرد على الأوضاع الثقافية التي كان هؤلاء الشباب يعانون منها، لذا فقد كان الشباب يؤمن بأن الحل الوحيد لكل المشكلات الثقافية أو الحضارية التي يعاني منها المجتمع الأمريكي وهو التغيير الجذري لتلك المسلمات الفكرية والسيكولوجية، التي يقوم عليها النظام الراهن. وإضافة إلى ذلك نجد أن المجتمع الراهن مجتمع يحكمه الكبار، ومهما حاول الكبار أن يكونوا منطقيين وموضوعيين فإنهم على أية حال يفكرون بنفس الطريقة العقلية التي يثور عليها الشباب، ويتحدثون نفس اللغة التي يرفضها الشباب، ثم نجد عناية تلك العلوم بتناول قضية أدوار الشباب في قضايا التنمية والتغيير الاجتماعي في ضوء المتغيرات الحاصلة على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية، ومواقف الشباب الجزائري تمثل حصيلة تلك التغيرات الاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية، التي شهدتها الفترة الراهنة

خصائص التغيير الاجتماعي وطبيعته:

يتجلى التغيير في كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية؛ ما حدا ببعض المفكرين وعلماء الاجتماع على القول بأنه لا توجد مجتمعات، وإنما الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية، في تغيير وتفاعل دائبين. أما الجمود نفسه، في أيّ ناحية من نواحي الحياة الإنسانية، فأمر لا يمكن التسليم، ولا الموافقة عليه؛ إذ المجتمعات الإنسانية المختلفة، منذ فجر نشأتها، تعرضت للتغيير خلال فترات تاريخها، كما لا يقتصر التغيير الاجتماعي على جانب واحد من جوانب الحياة، الإنسانية والاجتماعية؛ وإذا بدأ فمّن الصعب إيقافه، نتيجة لما بين النظم الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي بعامه، من ترابط وتساند وظيفي.

وفي هذا الصدد، حدد ولبرت مور Moore أهم سمات التغيير، كما يلي:

- أ. يطرّد التغيير في أيّ مجتمع أو ثقافة، ويتسم بالاستمرارية والدوام.
- ب. يطاول التغيير كلّ مكان، حيث تكون نتائجه بالغة الأهمية.
- ج. يكون التغيير مخططاً مقصوداً، أو نتيجة للآثار المترتبة على الابتكارات والمستحدثات المقصودة.
- د. تزداد قنوات الاتصال في حضارة ما بغيرها من الحضارات، بازدياد إمكانية حدوث المستحدثات الجديدة.
- هـ. تكون سلسلة التغيرات التكنولوجية المادية، والجوانب الاجتماعية المخططة، منتشرة على نطاق واسع، على الرغم من الجنوح السريع لبعض الطرق التقليدية.

معوقات التغيير الاجتماعي

تواجه عملية التغيير الاجتماعي بعدد من العوامل المعوقة، داخل المجتمع، من أهمها:

أ. المصالح الذاتية

يُجِبُّه التغيير الاجتماعي بالمعارضة، كلّما تهددت مصالح الأفراد والجماعات، فلقد أكد أوجبرن مقاومة أصحاب المصالح الذاتية للتغيير؛ حرصاً على امتيازاتهم، مثل: معارضة أصحاب السيارات لبناء السكك الحديدية، لخوفهم من منافستها؛ أو معارضة بعض العمال الزراعيين لدخول الآلة الزراعية، لتأثيرها في حياتهم؛ أو معارضة العمال في القطاع الصناعي لسياسة الخصخصة، لتأثيرها في طرد بعض العمال من شركات قطاع الأعمال العام.

ب. العادات والتقاليد

تمثل بعض العادات القديمة والتقاليد المتوارثة، معوقات دون الابتكارات، ويتصلب هذا العائق حينما يكون الكبار والشيخوخة هم الحل والعقد؛ إذ يكبر عليهم تغير عاداتهم.

ج. الخوف من الجديد، وتبجيل الماضي وتقديسه

الشك في الجديد وما سوف يأتي به، يُريب كل المجتمعات، وبخاصة تلك التقليدية والمتخلفة. وتبجيل الماضي وإجلال مولاته، هما من معوقات التغيير، ولذلك طالما قاومت المجتمعات كلّ تغير، يعتري ما ألفته من مفاهيم راسخة كالتغيرات التي تتعلق بخروج المرأة للعمل، أو للتعليم أو السفر إلى الخارج، أو إدخال التكنولوجيا الحديثة.

د. العوامل البيئية

وهي تتعلق بالموقع والمناخ؛ فلقد قرن بعض العلماء الموقع الجغرافي بدرجة تحلّف المجتمع وتقدّمه فني المناطق الاستوائية مثلاً، يكون المناخ أحد المعوقات الأساسية للتغيير؛ إذ على الرغم من الحاجة إليه والشعور بأهميته، إلا أن الإنسان في تلك المناطق، يتسم بالكسل والإهمال أكثر من الإنسان في المناطق الشمالية.

وهكذا يتضح أن مفهوم التغيير مفهوم شامل، يهتم أو ينصب على الأوضاع الراهنة، أو ما هو كائن بالفعل، بمعنى أنه ينصب على الوجود الحقيقي، فالتغيير يشير إلى تبدل في الظواهر والأشياء، من دون أن يكون لذلك التغيير اتجاه محدد يميزه؛ فقد يتضمن تقدماً وارتقاء، في بعض الأحيان؛ وقد ينطوي على تحلّف ونكوص، في بعضها الآخر.

وأما مصطلح الشباب:

بعض الدراسات تنظر إلى هذا المصطلح من خلال المستوى العمري، على أساس أن تلك الفترة الزمنية تشهد اكتمال النمو جسمياً وعقلياً، بحيث يكون الفرد على استعداد لأداء الوظائف الأساسية، ومعظم التقديرات لدى علماء الاجتماع تذهب إلى القول بأن تلك الفترة العمرية لدى الشباب تنحصر بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين من العمر، وثمة رؤية ثانية ترى بأن الشباب يمثل حقيقة اجتماعية في الأصل والمعياري لهذا التقدير كامن في النضج والتكامل الاجتماعي للشخصية، وتبدو مجموعة من السمات والخصائص التي تعتبر بمثابة معايير تعتمد على أساسها في مفهوم الشباب عن بقية الفئات الأخرى، ورؤية ثالثة تكاد تكون تمثل الدقة والتي تأخذ بالمفهوم الاجتماعي دون إغفال الجانب أو البعد البيولوجي، لذلك يكون الشباب ظاهرة اجتماعية متناسبة مع ظواهر بيولوجية، ولا يمكن الفصل بينهما، إذن من السياق السابق لمفهوم الشباب يمكن النظر إليه في حدود إطار العمر الزمني، وعدم تناسي أساسيات توضع في الاعتبار، منها مؤشرات لتحديد خصائص معينة في الشريحة الاجتماعية التي يطلق عليها الشباب، ذلك لأن الشباب على قدر كبير من التنوع من حيث مستوى النمو الاجتماعي والعقلي والعاطفي والمستويات الأخرى التعليمية والمهنية والبيئية. ثقافة الشباب: بدون شك أن الشباب كمرحلة عمرية زمنية وحقيقة اجتماعية تتمظهر بعادات وتقاليد وأفكار واتجاهات وميول وأشكال تعبير وأوجه نشاط مختلفة.

وحيث أن الشباب يشكلون قطاعاً واسعاً من السكان في العالم العربي، إذ تبلغ نسبتهم 20.5% من إجمالي المجتمع فإن هذه البنية الديمغرافية النشطة والخصبة هي ما يميز المجتمع العربي ويضفي أهمية إضافية على قطاع الشباب في بلداننا. وقد أشارت الإحصاءات إلى أن عدد الشباب العربي قد بلغ عام 2000 حوالي 58 مليون شاب من أصل 300 مليون نسمة⁽¹⁾. علماً بأن تقديرات أخرى تشير إلى أن الشباب يشكلون حوالي ثلث السكان في العالم العربي⁽²⁾.

ونظراً لاختلاف وتعدد وجهات النظر الاجتماعية والقانونية في تعريف مفهوم الشباب وتحديد السن والشخصية الشبابية من حيث النضوج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية، فإننا سنعمد تعريف الأمم المتحدة المتفق عليه الذي حدد الشباب بالفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و 24 عاماً⁽³⁾.

بيئة الشباب العربي:

إن الشباب العربي بشكل عام وهو يعيد اكتشاف ذاته ليتحقق موضوعياً من حقائق " الوجود " الاجتماعي - والكوكبي - والكوني، بحثاً عن أدوار فاعلة في الحياة يتسع حيزها لعطاءاته الحيوية،.. تتلقفه الموجات العاتية، خاصة أن المؤسسات الرسمية والدينية بالدولة باهتة في ميولها التنويرية ساطعة في اتجاهاتها المحافظة:

- فالخطاب الديني الرسمي يتسم بالسطحية والتلفيقية الأمر الذي يتيح الفرصة، ضمن عوامل أخرى، لبروز التيارات والجماعات الدينية الأكثر مصداقية في التعبير عن هذا الموروث بصيغته التقليدية، ونظم التعليم المدنية، والمتجاورة والمتداخلة والمتقاطعة مع نظم تعليم دينية، تتبنى مناهج وأساليب ووسائل تعليمية تعتمد التلقين والتقليد والتفتيت والتلفيق والحفظ والاستدعاء، ويتم تأطير ذلك كله في المنتجات الإعلامية والثقافية والفنية السائدة بأجهزتها ومؤسساتها المتراخية، والتي لا تخلو وربما في المنتج الواحد من تناقضات ظاهرة ومستفزة للكافة.

- يعيش الشباب العربي في تنظيم مجتمعي يحمل بذور " وأد الحرية "، إذ يمكن تشبيه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية، على شدة تنوعه وتعقد تركيبه بسلسلة متشابكة الحلقات تبدأ من التنشئة في نطاق الأسرة مروراً بمعاهد التعليم وعالم العمل والتشكيلة المجتمعية وانتهاءً بالسياسة في الداخل والخارج، حيث تقتص كل حلقة من الفرد قسطاً من الحرية وتسلمه مسلوباً ذلك القسط من الحرية إلى الحلقة التالية، ويشكل تكامل الحلقات هذه نظاماً قسرياً على الكفاءة.

- على صعيد آخر تركز المؤسسة التعليمية العربية قيم التلقين والخضوع حيث لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي النشط ولا تفتح من ثم الباب لحرية التفكير والنقد، بل تضعف القدرة على المخالفة وتجاوز الراهن يغذيها مؤسسات إعلامية وطنية تعزز قيم الخضوع والفقر المعنوي.

- يسكن الشباب العربي قلب أوطان تعتمد التمييز بكفاءة بالغة، وتنوع هائل، فالقلبية تفرض تمييزاً حاسماً يتم وفقه تقسيم المزايا والموارد والسلطة، والعائلات الكبرى تستحوذ على عناصر القوى، والأثرياء يملكون المال وطاقات الفقراء ومصائرهم، والحضر يتعالى على الريف الفقير، والرجال هم العناصر الأرقى من النساء، والفقيرات هن الأقل قدراً من غيرهن، والأسوياء أكثر حظاً من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون 10/1 المجتمع العربي تقريباً.

البطالة:

تعتبر بطالة الشباب في العالم العربي اعلي معدلات البطالة في العالم وقد أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان " اتجاهات التشغيل في العالم 2003 إلي تفوق معدل البطالة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تبلغ نسبة البطالة بين الشباب 25.6% وتعاني النساء من بطالة أكثر من الذكور حيث يبلغ معدل بطالة الاناث 31.7% وتعتبر لبنان هي الدولة الأعلى في معدل البطالة والتي تبلغ 30% يليها الأردن 24% ثم البحرين 24% في حين تعتبر الكويت هي النسبة الأقل 6.2%

وقد أشار التقرير إلى أن السمات المشتركة المميزة لبطالة الشباب تلخص في:

* بطالة الشباب أكبر من بطالة البالغين

* الإناث أكثر تعرضاً للبطالة

* الشباب أكثر عرضة لظاهرة نقص التشغيل

* بطالة الشباب هي بطالة الداخلين لأول مرة الى سوق العمل بالدرجة الأساسية وغالباً ما يكون تشغيلهم ضمن أجور متدنية، كما أن الشباب والإناث منهم علي وجه التحديد يعتبرون من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضاً لمخاطر التهميش الاجتماعي وقد أكد الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية علي وجوب " تخفيض الفجوة وتمكين المرأة ".

وجدير بالذكر أن بطالة الشباب أيضا لا تعني مجموع الشباب بل تبقى وفقا للتقسيم الأول حول الشباب وهم أولئك الشباب الذين حرّموا من عناصر التمكين الملائمة للمرحلة الراهنة بما يعنى القدرة علي التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتأقلم معها وامتلاك لغة أجنبية أو أكثر وهو ما يعزز التهميش الاجتماعي والاقتصادي ويدفع بهم نحو مخاطر مريعة مثل المخدرات أو الجريمة أو الهجرة.

المخدرات:

ويشير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة والمخدرات لمنطقة الشرق الأوسط إلى أن هناك ما يقرب من نصف مليون شاب عربي ينطبق عليهم صفة "مدمن".

لقد استخدمت الآليات الاتصالية للعملة في رفع كفاءة تهريب المخدرات، وبخاصة إلى الدول النامية والدول العربية تحديداً - والتي تجاور مناطق معروفة عالمياً بإنتاج المخدرات مثل "أفغانستان" أو منافذ عبور منظمة مثل "إسرائيل" إن الساحة العربية تقدم للشباب البطالة والفقر والإحباط واليأس والفراغ النفسي والوطني فضلا عن وسائل إعلامية فقيرة ومنخفضة المصدقية، أي أنها تقدم البيئة النموذجية لنمو ظاهرة إدمان المخدرات.

وقد أفاد تقرير عن مصر - صادر من نفس المكتب لعام 2001 - بأن "متوسط أعمار المدمنين بلغت 26 عاماً بينما متوسط عمر مستخدمي المخدرات للمرة الأولى كان 16 سنة"، وفي دراسة عن عام 1996 نفذها المركز القومي... شملت 3 محافظات استهدفت 0.2% من السكان وأشارت إلى أن 20% من العينة جربت المخدرات مرة واحدة في حياتها، 14% تعاطوا المخدرات يوميا، 28% أسبوعياً، 38% شهرياً لتكون نسبة من تعاطوا أو جربوا المخدرات 1:15، شكلت الفتيات نسبة 3% من العينة بينما أشارت دراسة شبيهة صادرة من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات طبقت في الأردن عام 2002 إلى أن تعاطي العقاقير المهدئة منتشرة بين طلبة المدارس العليا والجامعات بنسبة 14.8% بين الشباب من الذكور، 10.6% للإناث يليه الكحول الذي يتعاطاه 22.5% من الشباب في مقابل 3% من الشابات.

الهجرة:

حسب تقرير التنمية الإنسانية العربي 2002 فإن 51% من الشباب العربي، 54% من المراهقين الأصغر سناً عبروا عن رغبتهم في الهجرة، ضيقاً من الأوضاع السائدة بالنسبة لفرص التعليم والعمل وحيث يعانون قلقاً نحو المستقبل، وهجرة الشباب العربي تنقسم إلى:

هجرة من الريف الي الحضر

يشكل الريف في الوطن العربي النسبة الأضخم من المساحة والسكان معاً، ويعاني هذا الريف إجمالاً من تدني مستوى الخدمات المتعارف عليها، ومن قصور وتخلف معظم مؤسساته التعليمية والتنموية، الأمر الذي يغذي رغبة الشباب الريفي في الهجرة نحو مجتمع أكثر انفتاحاً وقل قيوداً حيث يمكن الاستمتاع بالكثير من المستجيدات الحضرية لا تؤدي الهجرة إلى خلل ديموجرافي فحسب، بل أيضاً إلى خلل قيمي انعكس في اتساع هوة الغربة داخل الشباب

هجرة من الداخل الي الخارج:

تجتذب الدول الغربية الشباب العربي الواعد، بطرق وأساليب متعددة حيث يتاح لهم فرص دراسية وبمحنة أفضل، ومناخ علمي ومهني أكثر استقراراً ويندر أن توجد كفاءة شابة عربية، خاصة العلمية منها لا يراودها حلم التحقق في بيئة مواتية، وهكذا تخرج الكفاءات العربية الشابة والقادرة علي تشكيل المستقبل هاربة أما من مناخ إداري خانق أو فاسد أو من فقر علمي وبخني أو من فقر اقتصادي، إن لهجرة العقول العربية دوافع كثيرة متداخلة يصعب معها الجزم بجمعية تأثير احدها دون الآخر، ونظرياً تقع هذه الدوافع ضمن وجود قوي إما دافعة لهذا الشباب إلى خارج الوطن العربي أو جاذبة تستقبل هذه العقول.

إن تحليل دفع الشباب الي خارج الوطن العربي لا يتم إلا بتحليل قطاع عريض من الواقع العربي تنشيط بداخله مسارات النظم السياسية والتقدم المهني وأنظمة البحث العلمي.

أما في مجال أنظمة البحث العلمي والسياسات التقنية فيدفع بالشباب العربي الي الخارج، ببطء التطور في التعليم الجامعي الرفيع المستوى، بسبب عدم توفير الاقتصاد العربي سوقاً للبحث والتطوير ذلك في ظل الخلل الأكاديمي الواضح في الجامعات العربية وعجز المجتمع العربي عن استيعاب الطاقات الإبداعية، إن اثر هذه العوامل في دفع الشباب العربي الي خارج الوطن العربي يختلف من قطر عربي الي آخر.

ويبقى بعد ذلك أن عوامل الطرد الاقتصادية وتلك المتعلقة بالأوضاع الأكاديمية والأبحاث التقنية هي التي تسهم بصورة كبيرة في تشكيل قوي دفع الأدمغة الي خارج الوطن العربي. كما أن الخلل الأكاديمي يؤيد وجوده وجود شبكات ومجموعات للعلماء العرب في المهجر يسعون لاستقطاب طلاب الدكتوراه والدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والتطبيقية. ويمكن القول أيضاً أن الحضور الفاعل للمفكرين والباحثين والكتاب والعلماء العرب في أوروبا والولايات المتحدة يشكل جزءاً مهماً في فهم طبيعة دوافع الهجرة وفيه دلالة علي أن المجتمع العربي لا يزال قاصراً عن استيعاب هذه الطاقات والاستفادة من معارفها وخبراتها في تحقيق تقدمه.

- اهتمامات الشباب العربي:

نختار كمدخل علمي للتعرف على مشكلات الشباب العربي عموماً وشباب الجزائر بشكل خاص مدى التوافق أو التعارض بين ما يتوقعه المجتمع من الشباب وبين ما يريده الشباب لأنفسهم، ولعل خير وسيلة لمعرفة مشكلات الشباب هي الاستماع لآرائهم وإعطائهم الفرص للتعبير عن أنفسهم ومشاعرهم سواء تم ذلك عبر استخدام الدراسات الاجتماعية واستطلاعات الرأي أو عبر المقابلات المباشرة والحوار.

ضمن هذا الإطار تضمن "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002" استطلاعاً لقياس اهتمامات الشباب أجري تحت رعاية مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية، وكان الاستطلاع يهدف إلى معرفة آراء عدد محدد من الشباب العربي حول أكثر القضايا أهمية في كل دولة عضو في الجامعة العربية، غير أن الأجوبة التي تضمنها التقرير تعود إلى شباب ستة بلدان عربية مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، الإمارات، السعودية).

تشير إجابات عينة المجموعة الشابة إلى أنهم يرون أن أكثر القضايا أهمية من بين المواضيع التي نظر فيها التقرير هي: أولاً: فرص العمل بنسبة 45% من الإجابات، يليها التعليم بنسبة 23% فالبيئة بنسبة 12%، ثم توزيع الدخل والثروة بنسبة 8%، فالمشاركة السياسية بنسبة 5%، فالرعاية الصحية بنسبة 4% وأخيراً الفقر بنسبة 4% أيضاً. وقد أظهرت الشباب اهتماماً بالتعليم والمشاركة السياسية والرعاية الصحية أكبر من الاهتمام الذي أظهره الشباب. ولعل أكثر ما يلفت النظر في نتائج الاستطلاع أن نسبة 51% من الشباب قد عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، مبينين بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلادهم⁽⁶⁾.

في دراسة ميدانية أجراها المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر على عينة مؤلفة من 3200 شاب للتعرف على اهتماماتهم، تبين أن النشاطات الطلابية تأتي في مقدمة اهتمامات الشباب بنسبة 84%، يليها الاهتمام بالسياسة بنسبة 82%، بينما حاز الكمبيوتر وشبكة الانترنت على اهتمام 90% من الشباب، وقد جاء الاهتمام بالأدب في آخر قائمة الأفضليات عند الشباب المصري. وختمت الدراسة بنتيجة مثيرة تقول "الرياضة في مقدمة اهتمامات الشباب المصري والقراءة في آخرها".

بينما بينت الدراسة أعدها "مركز الأردن الجديد" للتعرف على بعض آراء الشباب الأردني حول بعض القضايا من خلال استمارة اعتمدت اقتراحات شبابية، أن نحو 34% من الذين شملتهم العينة يرون أن البطالة هي أهم مشكلة تواجه الشباب

الأردنيين في حين رأى نحو 10% أن التمييز ضد المرأة هي المشكلة الأهم، وقال 8% من الشباب أن استثمار وقت الفراغ هو مشكلتهم الأساسية، وأخيراً رأى 8% أن تضخم مشكلة إدمان المخدرات تشكل استحقاقاً بدأ الأردن بمواجهته⁽⁷⁾.

وخلصت الدراسة إلى أن مشكلات الشباب الأردني تتصل بالعديد من المجالات والمستويات أهمها:

1- الأسرة: تدخل الأسرة في شؤون الشباب، وصعوبة التفاهم بين الأجيال، والتمييز بين البنين والبنات، وعدم مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، وأخيراً ضعف دور الأسرة في تنشئة الشباب.

2- المشاركة في المجال العام: ويأتي في هذا الإطار عدم توفر المراكز الشبابية والطالبية، وقلة وعي الشباب بأهمية المشاركة في الحياة العامة، واهتمام الشباب بمشكلاتهم الحياتية الذي يقلل من مشاركتهم في المجال العام، والقوانين التي تعيق مشاركة الشباب، وقلة الحرية المتاحة أمام الشباب للمشاركة، إلى جانب ضعف المنظمات غير الحكومية وعدم الاهتمام برأي الشباب فيما يتصل بالقضايا العامة.

3- العمل: شيوع الصورة السلبية عن بعض المهن والأعمال، وتدني الأجور، والبطالة، واعتماد الوساطة بدلاً من الكفاءة في التوظيف، والظروف الصعبة لموظفي القطاع الخاص، وصعوبة الهجرة للعمل، وندرة التدريب والتأهيل، وقلة الصناديق التي تدعم مشاريع الشباب، وعدم تشجيع واعتماد الكفاءات الشابة.

4- الثقافة والهوية الثقافية: وقد جرى التأكيد على عدم المساواة، وعدم وضوح سقف الحريات، واحترام الرأي والرأي الآخر، والتعصب والعشائرية وضعف التوعية والتنشئة الديمقراطية. إضافة إلى انتشار التقليد الأعمى للغرب، وسلبية بعض العادات والتقاليد، والابتعاد عن المبادئ الأخلاقية والدينية وأخيراً التأثير السلبي لعدم المساواة الاجتماعية على الوحدة الوطنية.

وقد صنفت دراسة أخرى مشكلات الشباب العربي عموماً والسوري بصفة خاصة إلى أربعة أنواع:

- 1- مشكلات نفسية: كالشعور بالضياع والغربة والإحباط بسبب التفاعلات السياسية المتباينة وضغط الأسرة.
- 2- مشكلات اقتصادية: وهي المتعلقة بالعمل والسكن وضمان المستقبل، أو بالبطالة والعوز والحرمان من آمال الغد.
- 3- مشكلات أخلاقية - اجتماعية: ناجمة عن التناقض القيمي بين جيل الشباب وجيل الآباء، كذلك ناجمة عن التطرف الديني وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، وقلة أشكال الترويح وصولاً إلى مشكلات الانحراف والجروح وتعاطي الكحول والمخدرات.

4- مشكلات سياسية: وتتعلق ببعض النظم القائمة والحريات المهذورة ثم بالتجزئة الإقليمية⁽⁸⁾.

فما هي القواسم المشتركة بين الدراسات السابقة، وإلى أي حد يمكننا التعرف من خلالها على أهم مشكلات الشباب واهتماماتهم؟.

تشير المعطيات المتوفرة إلى توافق معظم البحوث الاجتماعية والدراسات التنموية حول أهم المشكلات التي تواجه الشباب وهي: البطالة والفقر، التهميش والتمييز وقلة فرص المشاركة، ثم التطرف ومشكلات الهوية الثقافية، وأخيراً صراع الأجيال.

مشاكل متنوعة:

ولقد كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية قد أوضحت مشكلات الشباب ضمن الخطة الشاملة للثقافة العربية⁽¹⁰⁾ في الجوانب الآتية:

1. مشكلات سيكولوجية: كالشعور بالضياع، والغربة، والإحباط، بسبب التفاعلات السياسية والأيدولوجية المتباينة، وضغط الأسرة، ورفضها، والمبالغة في الإحساس الفطري بسبب قهر النظم، والإهمال في التوجيه المهني، وفي تعهد المواهب والهدر في الطاقات.

2. **مشكلات اقتصادية:** تتعلق بالعمل والسكن، وضمان المستقبل، وبالحرمان من آمال الغد، بالإضافة إلى التبعية وسيادة الثقافة الاستهلاكية، والهروب من الريف.

3. **مشكلات أخلاقية واجتماعية:** ناجمة عن التناقض القيمي بينهم وبين جيل الآباء، وبينهم وبين السلطة، وناجمة عن التطرف الديني والاجتماعي⁽¹¹⁾، وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، وقلة أشكال الترويح، ومشكلات الزواج وتفكيك الأسرة والانحراف والجنوح، بوصفها رد فعل على المشكلات المختلفة.

4. **مشكلات سياسية:** تتعلق بالنظم القائمة والحريات المهدورة وبالتجزئة الإقليمية، فهذه المشكلات يختلط بعضها مع البعض الآخر، كما تلتقي مع المشكلات الوافدة مع الثقافة الغربية، وهي بالتالي ليست مجرد شكايي بدون جذور، لا يتمرد الشباب عليها، ذلك لأنها تشكل ثقلًا وقيوداً ترهق حركته، وتشوه رؤيته الخاصة للمجتمع، وإحساس الشباب بهذه المشكلات يعدّ أحد العوامل التي تحدّ من فاعلية التعامل النفسي المقصود مع الشباب كونه جعل التفاعل النفسي يرتبط بظاهرة معقدة ومتشابكة، ويعاني الشباب من تباين المواقف والأدوار المطلوبة منهم من قبل المؤسسات المتنوعة، ويطلق اصطلاح «انقطاع الأدوار» على عملية المطالبة بممارسة أدوار مختلفة أو مناقضة لأدوار سابقة فكرياً وعاطفياً⁽¹²⁾.

وأجريت دراسة ميدانية عن الشباب اللبناني مركزة على مشكلات الشباب، ومن بين ما انطوى عليه الإطار النظري مسألة السلطة الأبوية داخل الأسرة التي اعتبرها الباحثون نتاجاً للسلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة داخل المجتمع. وقد أشار البحث إلى أن لبنان تمثل عينة هي خلاصة التناقضات العربية وحدوده على صغر حجمه هي حدود العالم العربي. وحددت الدراسة أن اتجاه القبول والخضوع يمكن أن يكون سلبياً، أي أن يقبل الشباب السلطة كابن بار دون تساؤل أو شكوى أو استفهام، وبشكل ميكانيكي يكاد يكون بارداً.. أو إيجابياً: أي يقبل السلطة عن وعي بدقائقها وبمصلحته في التزامها واتجاه الإعداد الذاتي لأن يكون حاملها والمتحمس لها. ثم إنها حددت أن اتجاه الرفض والعنف يمكن أن يكون سلبياً: أي غير فاعل ينقصه الوعي والموضوعية بدقائق الأمور.. أو إيجابياً: من خلال الوعي العميق والموضعي والمسيب والمعتقل لحقائق الأشياء⁽¹³⁾.

وحيثما نتخذ منهج المقارنة في هذا البحث فسوف نلاحظ كثير من الحركات الشبابية في العالم اتخذت أسلوب التمرد على كثير من الأفكار وسلوكيات السلطة الاجتماعية والسياسية، فمثلاً ظهرت في هولندا حركات تمرد تعتبر من الحركات المبكرة في أوروبا المعاصرة، فلقد هاجم الشباب خلالها مجتمع الكبار وقاموا بحملات إرهابية، وشاركهم في تحركهم بعض الكبار.. وكذلك في فرنسا وبلجيكا برزت ظواهر احتجاج شارك فيها طلبة وأساتذة وكانوا أثناء احتجاجهم يؤكدون على أن حل بعض المشكلات يتطلب أعمالاً جريئة، وكانت ثورة الطلبة التي اجتاحت فرنسا عام 1968 من الاحتجاجات الشبابية الكبيرة، وكانت تؤكد على أنها تريد تحطيم الحالة الحاضرة، وثورة الشباب في أمريكا وقردها على السلطة السياسية، وأن أهم الأبعاد في هذا التمرد هو سيطرة عنصر الشباب على حركات السخط هذه، إذ أن هذه السيطرة تلقي مزيداً من الضوء على الدور القيادي الذي يقوم به شباب الأمة الأمريكية في صيغ حركة الشباب العالمية بطابع إنساني، وتحديد الأبعاد الثقافية والفكرية لهذه الحركة تحديداً واضحاً⁽¹⁴⁾.

الخاتمة:

إنكار المشكلات أو التقليل من تأثيرها لا يعني زوالها أو معالجتها، فإن العبرة في كيفية تناولها قبل أن تتحول إلى حالات مستعصية وبؤر للتعصب والعنف أو دوافع للانحراف السلوكي وتعاطي المخدرات كعلاج وهمي لحالات اليأس والإحباط وانعدام الأمل. بالمقابل لا بد من التأكيد على العديد من القيم والعلاقات الإيجابية التي تتمتع بها الأسرة العربية، وما توفره لأبنائها من أشكال الرعاية والإشباع العاطفي، وما ينجم عنها من حماية للشباب من مظاهر العزلة والوحدة التي يعانيها العديد من أبناء المجتمعات الغربية المعاصرة، ويكفي إلقاء نظرة على أرقام انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في مختلف مناطق العالم للتأكد بأن المنطقة العربية من أقل مناطق العالم إصابة بهذا المرض، والفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى مجموعة القيم العربية والإسلامية

التي ينشأ عليها شبابنا منذ نعومة أظفارهم مروراً بالمؤسسات التعليمية والتنقيفية المختلفة التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية مثل المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام المختلفة، والتي أصبحت مطالبة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بتطوير مناهجها وبرامجها كي تستطيع المنافسة والقيام بالأدوار والوظائف المناطة بها في عالم مفتوح على كافة الخيارات والتأثيرات بسلبياتها وإيجابياتها. ولهذا يعتقد العديد من علماء الاجتماع والتربية إن إتاحة الفرصة للشباب لعيش تجاربهم وتكوين خبراتهم لا يتطلب سوى تمكن هؤلاء من تحصيل المعارف والعلوم الضرورية والتعلم من أخطائهم واختياراتهم المعبرة عن وعيهم، أما النصائح واتباع أساليب الوعظ والحماية، فإنها على الأغلب لا توصل إلى الغايات المرجوة.

الهوامش:

- (1) الشباب وأمن المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1408هـ، ص 242.
- (2) المجموعتان الإحصائيتان، جامعة الدول العربية، إدارة الإحصاء، القاهرة، 1985-1990.
- (3) الشباب وأمن المجتمع، مرجع سابق، ص 243.
- (4) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 655-684.
- (5) A.B.Clinard and D. About, crime in developping countries: A comparative perspective (New York, N.Y): Thonwiley and sons, 1973, p.p 48-86.
- (6) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مجموعة مؤلفين بإشراف نادر الفرجاني، الطبعة العربية، عمان، 2002.
- (7) حال البطالة والمخدرات والتمييز ضد المرأة، مركز الأردن الجديد، الحياة، العدد 13677، 22 آب/أغسطس، 2000.
- (8) التفاوت الثقافي بين الأجيال في المجتمع السوري المدني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 1999.
- (9) التقرير الاجتماعي العربي الأول، جامعة الدول العربية، الإدارة الاجتماعية، القاهرة، 2001.
- (10) عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة (1999) الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر، 2000، ص 26.
- (11) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية، المجلد الأول، 1986، ص 127.
- (12) انظر قيس النوري: مشكلات الشباب إلى أين؟ مجلة الفكر العربي، منشورات معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، يناير، العدد 19، بيروت، 1981، ص 143.
- (13) محمد عيسى: مشاكل الشباب وأطرها الاجتماعية، الفكر العربي، منشورات معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد، السنة 1، بيروت، 1978، ص 177.
- (14) انظر فؤاد زكريا: شباب أمريكا وفلسفة التمرد، مجلة الفكر المعاصر، العدد 8، القاهرة، 1969، ص 6. وانظر كذلك محمد العزب موسى في ثورة الطلبة وأزمة الديمقراطية الأمريكية، مجلة الكاتب، العدد 111، القاهرة، 1978، ص 69. 70.

المراجع والمصادر:

- (1) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مجموعة مؤلفين بإشراف نادر الفرجاني، الطبعة العربية، عمان، 2002.
- (2) حال البطالة والمخدرات والتمييز ضد المرأة، مركز الأردن الجديد، الحياة، العدد 13677، 22 آب/أغسطس، 2000.
- (3) التفاوت الثقافي بين الأجيال في المجتمع السوري المدني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، 1999.
- (4) التقرير الاجتماعي العربي الأول، جامعة الدول العربية، الإدارة الاجتماعية، القاهرة، 2001.
- (5) انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، 2002.
- (6) -عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة (1999) الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر، 2000، ص 26.
- (7) الدقس، محمد عبد المولى: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي، 1987م.
- (8) الطنوبي، محمد عمر: التغير الاجتماعي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995م.

(9) عضيات، عاطف العقلة: الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب/ وعمان: منتدى الفكر العربي، 1990.

(10) غيث، محمد عاطف: التغير الاجتماعي والتخطيط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987.

(11) القريشي، علي: التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي: منظور تربوي لقضايا التغير في المجتمع المسلم المعاصر، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1989.

(12) كار، مصطفى عبد المجيد: "التغير الاجتماعي وأثره على الوقاية من الانحرافات السلوكية"، المجلة العربية للدراسات السلوكية، السعودية: مح8، ع15، 1993م،